تحديات القيادات التربوية وأثرها في التربية

بعد استقلال الشطر الجنوبي من الوطن عام 1967، تشكلت أول حكومة فيما كان يعرف وقتها بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية برئاسة رئيس الجمهورية قحطان محمد الشعبي وتشكلت الحكومة من مجموعة العناصر التقراطية التي يغلب عليها الطابع الفني.

د.علوي عبدا لله طاهر

وكان محمد عبد القادر بافقية أو وزير للتربية والتعليم في أول حكومة وكان طموحاً سعى لتطوير التعليم والنهوض بالعملية التعليمية وبدأ بوضع الهياكل الأساسية للوزارة وكان متحمساً لتعريب التعليم وتغيير المناهج وتنويع مصادر المعرفة وتنويع جنسيات المعلمين فعمل على استقدام مدرسين مؤهلين تأهيلا جيداً من بعض الدول العربية وعمل على إدخال بعض المناهج العربية إلى التعليم المحلي وقلص من الاعتماد على المنهج الدراسي الذي كان معتمداً في المدارس الحكومية قبل الاستقلال وسعى لانتقاء أكفا المدرسين العرب وأقدرهم واعتمد على أفضل الخبرات المحلية في تسيير شؤون الوزارة ولكنه واجه تحديات كثيرة حالت دون نجاحه في تحقيق اهدافة ومن ذلك انه واجه اراهاصات سياسية متطرفة فقد اصطدم بعناصر طلابية متطرفة ذات نزوع يساري متطرف رأت فيه عدن القدرة على مواكبة المرحلة وانه بعيد عن العمل الثوري فعملوا على إزاحته من قيادة الوزارة.

وتولى الوزارة بعده جعفر علي عوض الذي كان عضواً قيادياً في الجبهة القومية وعلى الرغم من كونه كان مدرساً للرياضيات في المعهد العلمي الإسلامي قبل الاستقلال، إلا انه كان ضعيفاً أمام حركة الطلاب النامية والنشيطة فقد عمل على مجاراة الطلاب واراضائهم فكان عندما يلتقي القيادات الطلابية يعرض عليهم بعضاً من مقولات موتي تونج الزعيم الصيني ووقتداك لإظهار تفاعله وحماسة مع الفكر الثوري، في حين انه في قراره نفسه لم يكن مقتنعاً بتلك المقولات. حيث كان يصنف سياسياً على انه من يمين الجبهة القومية في حين كان الطلاب في صف اليسار، ولذا لم يستطع عمل أي شيء من شانه النهوض بالوزارة بسبب الفوضى التي كانت سائدة وقتذاك الناجمة عن الصراع بين يمين الجبهة القومية ويسارها وكان قطاع الطلاب قد وقف بكاملة مع يسار الجبهة القومية وعملوا على إفشاله وإعاقة مسيرته. غير أن ابرز نجاحاته انه ادخل نظام الثانوية العامة وربطها بالمنهج المصري حيث كان الطلاب يمتحنون الثانوية العامة وفقاً للنظام المصري ويتم تصحيح دفاتر الامتحان في مصر مما اكسب الشهادة اعترافاً في الجامعات المصرية والعربية.

ومن ايجابياته كذلك انه اعتمد على مستشارين ومساعدين من ذوي الكفاءة والخبرة الذين تمرسوا على العمل التربوي في ظل الإدارة البريطانية وكان من هؤلاء من هو أكثر كفاءة من الوزير وأكثر دراية بتسيير شؤون الوزارة مما جعل بعضهم يقود الوزارة خلافاً لمشيئة الوزير حيث كان الوزير يخضع للضغوط السياسية ويعمد على إرضاء الطلاب في حين كان مدير عام التربية يميل إلى إرساء قواعد تربوية ويعمل على تعزيز النظم التربوية بالاعتماد على بعض النخب التربوية من قدامى المدرسين، ممن كانوا قد اكتسبوا خبرة تربوية في مدارس عدن.

وجاءت حركة 22 يونيو 1969 لتطيح بجناح يمين الجبهة القومية ومن ثم إزاحة جعفر علي عوض من منصبه وكانت الحركة قد نهجت يسارياً متطرفاً وعلمت على تسييس التعليم والنظر إلى التعليم على انه مزرعة للتربية الاشتراكية وميداناً فسيحاً لنشر الفكر الاشتراكي فيما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وقد أسندت وزارة التربية والتعليم إلى احمد عبدا لله عبد الإله، الذي عرف بميوله اليسارية فعمل على أحداث انقلاب ايديولوجي في وزارة التربية والتعليم فقلل بإزاحة جميع القيادات التربوية التقنراطية بحجة عدم قدرتها على مواكبة تطورات المد الثوري المتطرف وقام في الوقت نفسه.

بإحداث تغييرات جوهرية في المناهج التعليمية، فقلل من الاعتماد على المناهج العربية، وعم على يمننة المناهج، وشرع بتشكيل لجان لتأليف الكتب المدرسية شملت معظم المقررات، وقد أعتبر ذلك شيئاً جديداً بالنسبة للمدرسين والطلاب، وكان يراد من ذلك التغيير هو تسييس المناهج، وهو ما أدى إلى اعتماد التعليم على التجريب أكثر من اعتماده على أسس علمية، فغلب الطابع السياسي على معظم المناهج الدراسية، في حين ظل المدرسون بعيدين عن العمل السياسي في المدارس، وشرعت في إنشاء إدارة عامة في الوزارة تعنى بالتثقيف السياسي، واستحدث نائب سياسي في كل إدارة، بما فيها إدارات المدارس، وكان ينظر إلى النائب السياسي على أنه النائب الأول، بصرف النظر عن كفاءته وقدرته وخبرته، كثيراً ما كان النواب السياسيون يرتقون بسرعة لشغل مناصب قيادية رفيقة في الوزارة أو في الإدارات العامة في المحافظات والمديرات، وإدارة المدارس، من غير أن يتم تأهيلهم في القيادة، مما أدخل العمل التربوي في دوامة من الفوضى، وهو ما هيأ لبعض العناصر الفاشلة تدريسياً في الاشتغال في العمل السياسي، باعتباره أقصر طريق للوصول إلى المناصب القيادية، في العمل السياسي، وكان لاتجاه يمننة التعليم أثره البالغ في إنشاء كلية التربية العليا في عدن عام 1970، لغرض تأهيل مدرسين قادرين على التعاطي مع المناهج الجديدة، وكانت كلية التربية العليا بمثابة اللبنة الأولى في إنشاء جامعة عدن.

ومما ساعد على تسييس التعليم، وابتعاده عن الموضوعية في التعاطي مع القضايا التربوية كون الوزير كان متخصصاً في الفلسفة، ولا علاقة له بالتربية والتعليم، وهو ما جعله ينظر إلى التعليم من منظور أيديولوجي، بالإضافة إلى كونه قد أزاح معظم الكفاءات من مواقعهم القيادية في المستويات المختلفة، بما فيها الإدارات المدرسية، وبسبب ذلك أقدمت بعض الإدارات المدرسية على إحراق كثير من الكتب التي كانت تضمنها بعض المكتبات المدرسية بحجة عدم توافقها مع الاتجاه الفكري للنظام السياسي القائم.

وفي منتصف السبعينيات من القرن الماضي كانت الجبهة القومية قد دخلت في حوار مع بعض فصائل العمل الوطني، أدى إلى اندماج حزب الشعب الديمقراطي الذي يقوده عبد الله باذيب مع حزب الطليعة الشعبية الذي يقوده أنيس حسن يحيى، والجبهة القومية.

وعلى أثر هذا الاندماج تولى عبد الله باذيب منصب وزير التربية والتعليم، في أطار توزيع المواقع القيادية بين الفصائل المندمجة، وعلى الرغم من أن عبد الله باذيب كان قد عمل مدرساً في بعض المدارس الأهلية، إلا أن تجربته التربوية كانت محدودة، حيث كان نشاطه السياسي هو الغالب، وقد تجلى ذلك بوضوح في أثناء قيادته لوزارة التربية والتعليم، حيث كان يسعى لاستقطاب الطلاب لحزبه، وباعتباره أميناً عاماً لحزب الشعب الديمقراطي، كان رئيساً للكثير من لجان الحوار الوطني، مما لم يتح له فرصة التفرغ لقيادة الوزارة وتحقيق انجازات ملموسة، حيث تدل بعض الوثائق أنه كان منشغلاً في معظم الأوقات بحسم المشكلات الناجمة عن الصراع بين القطاع الطلابي التابع لاتحاد الشعب الديمقراطي، والقطاع الطلابي التابع للجبهة القومية، والذي كان أحياناً يصل إلى الضرب والاعتقال، حيث كان القطاع الطلابي للجبهة القومية غير مقتنع بعملية الاندماج بين الجبهة القومية والفضائل الأخرى، مما جعل عناصره تلاحق العناصر التنمية للفضائل الأخرى.

لغرض تحجيمها والحد من نشاطها.

وللحد من الصراع بين الفضائل في المدارس تولى الوزارة علي ناصر محمد والذي كان وقتها يشغل منصب رئيس الوزراء، مما حال دون تفرغه لوزارة التربية والتعليم، فأسند الأمر إلى وكيل الوزراء وقتذاك سعيد أبو الخير النوبان الذي كان يقوم بمعظم مهام الوزير، وقد ساعده في ذلك انشغال الوزير، بمهام رئاسة الوزراء، إلى جانب أنه كان قد أكتسب خبرة قيادية تربوية من خلال مهامه السابقة في حضرموت حيث شغل فيها منصب مدير عام التربية في المحافظة.

ولما كان سعيد النوبان مستقلاً، وغير منتم إلى أي من أحزاب التحالف فقد كان يعني بالشأن أكثر من الشأن السياسي، الأمر الذي جعله يساوم في كثير من القرارات الصادرة عن القيادة السياسية، فكان مضطراً لقبول بعض التعيينات السياسية في المواقع القيادية في الوزارة، نتيجة الضغوط السياسية، والطابية والنقابية، فقد نشطت في أيامه الحركة الطلابية، وكانت لها اليد الطولي في اتخاذ القرار، خاصة عملية الإيفاد في المخ الدراسية، وكانت قيادات المنظمات الحزبية في المؤسسات التربوية هي التي تؤثر في اتخاذ قرارات تعيين القيادات التربوية وإدارات المدارس.

وانتقل النوبان بعدها لرئاسة الجامعة وحل بدلاً عنه حسن السلامي، الذي كان قبلها مديراً عاماً لمركز البحوث التربوية، وكان حسن السلامي قد أضفى على وزارة التربية والتعليم الصبغة العلمية، وكان يهدف إلى تطوير المناهج التعليمية وإدخال قرارات جديدة تتلاءم مع متطلبات التنمية، فأدخل العمل بنظام التعليم البولتكنيكي، واستعان في ذلك بتجربة التعليم في ألمانيا الديمقراطية، واستقدم خبراء ألمان في هذا المجال، ومع ذلك فشلت تجربة التعليم البولتكنيكي، بسبب عدم وجود القيادات الإدارية الوسطى التي تستوعب هذه التجربة، حيث أنه لم تكن مؤهلة تأهيلاً علمياً للقيام بهذه المهمة، ووقعت في أخطاء فادحة، في هذا المجال، ومن ذلك أن معدات ورش البولتكنيك كانت تصل إلى عدن - العاصمة - بصناديق، تحوي كل منها نوعاً واحداً من آلات البولتكنيك، وكان ينبغي أن تجمع تلك الصناديق في مخزن خاص، ثم يتم فرزها وبعد ذلك يتم توزيعها على المحافظات ومنها إلى المديريات ثم المدارس، إلا عملية التوزيع كانت عشوائية بحيث يرسل عشرة صناديق مثلاً إلى حضرموت، ومثلاً إلى شبوة أو المهرة، وهناك يتم توزيعها إلى المديريات ثم المدارس فتصل الصناديق إلى المدارس من غير أن تكون المدرسة مهيأة لاستقبال تلك الصناديق، فتترك في الساحات لتتعرض للتلف والسرقات، والأسوأ من ذلك أن الصندوق الواحد لم يكن يحتوي على جميع معدات ومتطلبات ورشة البولتكنيك، بل يحتوي على نوع واحد منها، وكأن يكون محتوى الصندوق الأول مطارق، والآخر مسامير، والثالث زجاج .. وهكذا، ولكي يكتمل تجهيز ورشة واحدة من ورش البولتكنيك كان لا بد من البحث عن الصناديق الأخرى التي ربما تكون قد وزعت على مختلف المحافظات بطريقة عشوائية غير مبرمجة، مما أدى إلى فشل التجربة.

وكان السلامي طموحاً في تطوير التعليم إلا انه اصطدم بالقيادات الوسطى التي كانت موالية للوزير السابق النوبان، وبالتالي لا تنفذ كثيراً من قرارات الوزير أو تتباطأ في التنفيذ، ودخلت الوزارة في عهده في إشكالية البعثات التعليمية حيث كان قسم من المبعوثين يتم إيفادهم عن طريق الجامعة والقسم الآخر عن طريق الوزارة، مما خلق نوعاً من الإزدواجية في عملية الإيفاد ومتابعة المبعوثين. وهو ما أدخل الوزارة في مما حكات أسفرت في الأخير عن إزاحة السلامي من وزارة التربية، وإزاحة النوبان من الجامعة.

وتولى قيادة الوزارة بعد السلامي سالم باسلم، وفي عهده شهدت الوزارة نوعاً من الصراع بين الوزير ونائبه احمد صالح علوي، بسبب تداخل المهام والصلاحيات، حيث أستحوذ النائب على كثير من صلاحيات الوزير، لأن شخصية النائب كانت أقوى من شخصية الوزير التي أتسمت بالضعف عموم الدوائر في الوزارة لعدم التعامل مع النائب وعدم الإصغاء إلى توجيهاته. وقد كان لذلك دوراً سلبياً في عمل الوزارة، وهو ما أدى إلى عدم ترك بصمات إيجابية على وزارة التربية والتعليم.

بكل الاتجاهات

جماعة رقابة صحفية ترفع عدد قتلى العام الماضي الى 65

احد زملاء علاء عبد الكريم المصور الذي قتل في هجوم بقنبلة في العراق يبكي خلال جنازة

الامم المتحدة /14أكتوبر/ رويترز:

قالت جماعة رقابة إعلامية بارزة أمس إن 65 صحفيا قتلوا في شتى انحاء العالم بسبب عملهم في العام الماضي وهو اعلى رقم خلال 13 عاما وان نصفهم تقريبا قتلوا في العراق.

والعدد الذي اوردته لجنة حماية الصحفيين في تقريرها السنوي الذي يحمل عنوان "هجمات على الصحافة" يزيد بواحد عن العدد الذي اوردته المنظمة التي تتخذ من نيويورك مقرا لها في 18 ديسمبر الماضي ويقارن بعدد 56 في عام 2006.

وعدد القتلي العام الماضي اقل بواحد من عدد 66 صحفيا قتلوا في عام 1994 ولكن ذلك الرقم تضخم بسبب الإبادة الجماعية في رواندا.

وذكرت منظمات اخرى أرقاما أعلى لعام 2007 حيث قالت منظمة صحفيون بلا حدود ان 86 صحفيا قتلوا. وقالت لجنة حماية الصحفيين انها تطبق معايير صارمة لربط طبيعة العمل بالقتل وما زالت تدرس 23 حالة.

واوضحت اللجنة انه قتل 32 في العراق في العام الماضي وهو نفس عدد عام 2006 وكلهم باستثناء واحد كانوا من العراقيين إضافة إلى 12 موظف معاونة في مجال الاعلام يشملون مترجمين وعمال تركيب وحراس وسائقين.

ووصف التقرير حرب العراق بانها "اكثر الصراعات دموية للصحفيين في التاريخ الحديث" حيث قتل 125 صحفيا و49 موظف معاونة منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في مارس عام 2003.

غير انها قالت ان "تحسن الظروف الأمنية في أجزاء من البلاد في عام 2007 ربما كان له تأثير على قتلى الاعلام حيث حدثت غالبية عمليات القتل خلال الأشهر السبعة الاولى منه."

اما ثاني اكثر البلدان دموية بالنسبة لوسائل الاعلام فكانت الصومال حيث قتل بها سبعة. وقتل خمسة في باكستان وسريلانكا واثنان في أفغانستان واريتريا وواحد في هايتي وهندوراس وقرغيزستان وميانمار ونيبال والأراضي الفلسطينية وباراجواي وبيرو وروسيا وتركيا والولايات المتحدة وزيمبابوي.

وعلى الجانب الايجابي وجد التقرير للمرة الأولى خلال سنوات انه لم يكن هناك عمليات قتل مرتبطة بالعمل في الفلبين او كولومبيا.

ألفا روميو تعمل على أسر قلوب جيل أصغر سنا

عارضات يقفن حول سيارة ألفا روميو جديدة في معرض فرانكفورت الدولي للسيارات

ميلانو/14أكتوبر/ رويترز:

أصبحت سيارات الفاروميو مثارا للشفقة فرغم مكانتها كرمز للسرعة والإبداع الايطالي فان مبيعاتها ضعيفة وتصارع لتتجاوز حصتها في السوق الاوروبية الرئيسية واحدا بالمئة كما انها تمنى بخسائر.

ورغم اعتيادها سباقات السيارات بفضل صمامات وكباسات عُرفت بها منذ بدء انتاجها قبل قرن فان سوء الخدمة وضعف جودة قطع الغيار حرمها من مكانها بين السيارات الفاخرة مثل السيارة اودي من انتاج فولكسفاجن وبي.ام.دبليو.

يقول جوناثان بوسكيت المحلل في جيه.دي باور "تحاول ان تطرح نفسها كعلامة تجارية فاخرة ولكنها لم تنجح تماما."

وحين اشترت مجموعة فيات التي اشتهرت بانتاج سيارات رخيصة وصغيرة الفاروميو في عام 1986 كانت مصانعها خالية من الافكار وبلا استثمارات في التكنولوجيا أو تطوير المنتجات.

وفي العام الماضي قال سيرجيو مارشيوني الرئيس التنفيذي لفيات للمحللين ان الفا "أصعب الأصول لدينا ويجب ان نعمل على تطويرها."

وتصدى لهذا التحدي لوتشادي ميو (40 عاما) وهو أصغر رئيس تنفيذي في مجموعة فيات الصناعية بعدما حقق نجاحا في الاشراف على انتعاش العلامة التجارية لفيات. ويتوقف نجاحه على استعادة الهالة الساحرة التي أحاطت بالفاروميو في الخمسينات والستينات ليقبل عليها جيل أصغر سنا.

واعتاد انزو فيراري قيادة السيارة الفا روميو في السباقات قبل ان ينشئ شركته الخاصة. وفازت الفاروميو بأول بطولة عالم للسيارات فورميولا 1 في عام 1950 وفي أوجها في الستينات ظهرت السيارة في افلام مثل "الخريج" The Graduate و"المهمة الايطالية" The Italian Job التي أبرزت تصميمها الانسيابي.

ويقول تيبريو سانتاجاتي مدير نادي الفا يطلق عليه نادي الفا ايطاليا "الناس يحبونها بفضل تاريخها. حققت انتصارات كثيرة في السباقات." وبالنسبة لدي ميو فان هذا التاريخ جزء من المشكلة.

مع الاحداث

مختار البطر

هل سيبقى الصومال ممزقاً؟

الصومال بلد جار وشقيق تربطنا به علاقات تاريخية طيبة .. يعيش حالياً حالة من التمزق والشتات والمآسي والافتراق ما بين أبنائه بسبب الصراعات السياسية والحروب الأهلية المتواصلة آخرها بين الحكومة الانتقالية ومليشيات المحاكم الاسلامية حصدت تلك الحروب آلاف القتلى من أبناء الشعب الصومالي الواحد ... والعالم كله اليوم يشهد ذلك الوضع المأساوي ولم يحرك له ساكناً.

وفي الآونة الاخيرة تجدد النزاع والصراع في الصومال بين القوتين الجديدتين الحكومة الانتقالية ومليشيات المحاكم الاسلامية إلى الأذهان مرة أخرى تجربة صراع المصالح ..

وقد تحولت الصومال إلى ساحة للحرب بين الطرفين .. جراء عمليات الكر والفر التي سادت بين الاطراف المتنازعة في معظم المناطق الصومالية حيث أن الحروب المتكررة فيها أدت إلى نزوح المزارعين من قراهم وعدم تمكنهم من مزاولة وسائل عيشهم ، الأمر الذي أدى لحدوث مجاعة واسعة النطاق أودت بحياة عشرات الآلاف من الصوماليين كانت سبباً للتدخل الدولي الأول في الصومال الذي قادته الولايات المتحدة في الفترة ما بين 1995-1992 تحت أسم (إعادة الأمل) لوقف المجاعة في الصومال .. هذه المجاعة التي لم تأت بسبب عوامل طبيعية وإنما بسبب تحولها إلى ساحة حرب بين المليشيات القبلية الصومالية ..وبعد أكثر من عشر سنوات تنتاب سكان بعض المناطق مخاوف جديدة من أن تتحول مناطقهم إلى ساحة حرب جديدة بين طرفي الصراع الصومالي الحكومة الانتقالية التي تدعمها أثيوبيا عسكرياً وبين مليشيات المحاكم الإسلامية الذي قيل أنهم حصلوا مؤخراً على دعم عسكري من ارتيريا لتكون الحرب بين الطرفين مباشرة .. وكانت الحروب السابقة في الصومال قد أدت إضافة إلى المجاعة إلى حركة نزوح جماعية من المنطقة إلى المناطق الأخرى من الصومال ومعظم النازحين الداخليين ويبلغ تعدادهم نحو أكثر من أربعمائة ألف نازح حسب أرقام الأمم المتحدة يعيشون في أوضاع مأساوية في مخيمات النازحين المنتشرة في العاصمة والمدن الرئيسية في الصومال .. وإن الوضع هناك بالغ القسوة وأنه أسوأ أزمة إنسانية ملحة في العالم .. وأن 15٪ من السكان يعانون سوء تغذية حادة كما أن الخدمات الصحية محدودة للغاية والظروف بالغة التدني فيما يتعلق بمياه الشرب والملاجئ.

وكان أكثر من مليون شخص صومالي اضطروا للفرار من منازلهم والسبب هو استمرار النزاعات السياسية والقبلية في مناطقهم.

وفي تطور آخر تشهد الساحة السياسية والعسكرية في الصومال تطوراً جديداً مع تزايد نفوذ المحاكم الإسلامية من جهة واستمرار الحكومة في التحالف والاستعانة بالقوات الاثيوبية في حروبها وصراعها مع مليشيات المحاكم من جهة أخرى.

ومما يزيد العلاقة بين المحاكم الإسلامية والحكومة الانتقالية سوءاً إستعانة الحكومة لعدد من بعض القبائل وضم مليشيات بعضهم إلى الحكومة الإنتقالية وهو أمر تراه المحاكم الإسلامية تحالفاً جديداً موجهاً ضدها .. فترى اثيوبيا تعاملها مع الوضع في الصومال أنه من الناحية الأمنية لمحاربة الارهاب واستقطبت دعم الولايات المتحدة في دعمها على ذلك .. وعلى الرغم من أن الهواجس المشتركة بين أثيوبيا وواشنطن حول ما يسمى بالجماعات الارهابية في الصومال الا أن واشنطن ترى أن تدخل أثيوبيا عسكرياً من شأنه أن يفاقم الوضع بدل أن يحله.

وفي هذه الاثناء التي يشيد فيها الصراع على الأرض بين الحكومة والمحاكم الإسلامية فإن المنظمات الإقليمية المهمة مثل الجامعة العربية والإتحاد الأفريقي على الرغم من إنها تتحدث بصوت واحد من الناحية الرسمية إلا أن هناك انقساماً كبيرا حول الوضع في الصومال فالجامعة العربية قد ركزت على التوسط بين الحكومة الانتقالية والمحاكم الإسلامية واكتفت بإطلاق مبادرة في ذلك وهي التوقيع على اتفاقية إعلان مبادئ بين الطرفين ولكن هذه المفاوضات قد تعثرت.

أما الإتحاد الأفريقي فقد تبنى خطة إرسال قوات إفريقية إلى الصومال للقيام بمهام حفظ السلام ومساعدة الحكومة في بسط نفوذها على كامل التراب الوطني إلا أن تحقيق هذه الخطوة مرتبط بأمرين الأول موافقة مجلس الأمن الدولي على رفع الحظر المفروض على توريد السلاح والمعدات العسكرية إلى الصومال والأمر الثاني هو الحصول على ضمانات بتمويل عملية التدخل العسكري في الصومال وهو ما لم يتوفر حتى هذه اللحظة.

وبعد كل ذلك تبقى مسألة مهمة وهي استعداد المنظمة الدولية بقبول أن تعمل القوات الإفريقية تحت مظلة الأمم المتحدة واشراف مباشر منها وهو ما طلبه البرلمان الصومالي عند المصادقة على مشروع التدخل العسكري الإفريقي.

عبدالله حمادي

قدرة الدولة على دعم السواد الأعظم من الموظفين في مرافق الدولة في محافظة عدن من خلال جمعياتها الإسكانية بإقامة البنية التحتية وبناء المباني السكنية على أراضي أعضاء هذه الجمعيات الإسكانية المنشأة منذ عام 1991م متوفرة والحمد لله بالنفط خاصة والمصادر الاقتصادية الأخرى التي وهبها الله تعالى لليمن السعيد إذا أردنا له السعادة أما قدرة وعظمة الله تعالى فإنها تتمثل في كل شيء وهو الخالق الملهم للخيرين من عظماء البشر القادرين على وضع صياغات مؤسسة تضمن بها بناء مجتمعاتهم بقلوب يملؤها الحب للقاصي والداني من إخوانهم في عموم بلدانهم بما يحقق استقرار دائماً ومنشوداً بعيداً عن الأحقاد والضغائن.

قرار الرئيس لبناء البنية التحتية للجمعيات السكنية

كما تستطيع قيادتنا أيضاً أن تتحلى بهذه القدرة والعظمة الإنسانية من خلال تحقيق آمال وطموحات العدد الواسع من أبناء اليمن ومن جميع أعراقه أعضاء في الجمعيات التعاونية الإسكانية في محافظة عدن وهو ما يصل إليه الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية والقائد الأعلى للقوات المسلحة بقراره في بناء البنية لأراضي الجمعيات الإسكانية وبناء المباني السكنية عليها لما يحمل هذا القرار من أثر عميق في نفوس أبناء عدن عند استشعارهم بكرامتهم في وطنهم الصغير المتمثل بالبيت الصغير وبالتالي بوطنهم الكبير وبقيادتهم التي لا يمكن لها أن تدخل التاريخ من أوسع أبوابه إلا بمثل هذه الخطوات البناءة كي يقف الشعب كل الشعب ليس معها فحسب بل حامي لها ومدافع عنها بحياته وبكل ما تملك من أبناء ولكن ما نود أن نلفت إليه هو ألا نعتمد على مثل هذا القرار الكبير وحسن النوايا في تنفيذه لآت تجارب اليمن في كثير من المشاريع تعترضها المماطلات والعقبات المتعددة التي عادة ما تكون سبباً في تمييعها وحاجزاً لأية نقلة نوعية جريئة نحو حضارة تواكب الحضارات الإنسانية التقدمة في هذا الكون. ونأمل في هذا الشأن أن يلحق هذا القرار قرار آخر بتكليف الأخوة وزير التخطيط والتنمية ووزير المالية ووزير الحكم المحلي والأخ محافظ محافظة عدن بالعمل على متابعة تنفيذه حسب برنامج زمني محدد مشمول في القرار يبدأ مباشرة مع بداية العام القادم 2008م.

حتى يطمئن المجتمع كل المجتمع في محافظة عدن إلى أن هذا القرار لم يكن مجرد إبرة مورفين قوية لظروف وأسباب وقتية.